

تم حظر الصحافة

حتى الساعة 12:30 ظهراً بتوقيت الولايات المتحدة، 11 سبتمبر 2019



العلماء يدعون إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وهادفة لتجنب انعكاس المكتسبات الإنمائية في العقود الأخيرة

هناك حاجة إلى علاقة جديدة ما بين الناس والطبيعة يملئها تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي اللذان يهددان إحراز التقدم

نيويورك، 11 أيلول/سبتمبر - إن تحقيق رفاه الإنسان والقضاء على الفقر لجميع سكان الأرض (والذين من المتوقع أن يصل عددهم إلى ثمانية ونصف مليار إنسان بحلول عام 2030) لا يزال ممكناً ولكن بشرط أن يحدث تغير عاجل وأساسي في العلاقة ما بين الناس والطبيعة وحدوث انخفاض ملموس في اللامساواة في المجتمع وما بين الجنسين على مستوى الدول وفي داخلها، يأتي هذا وفقاً لتقرير جديد للأمم المتحدة أعدته مجموعة مستقلة من العلماء سيتم إطلاقه في قمة أهداف التنمية المستدامة لعام 2019، ولكن تمت إتاحة التقرير اليوم.

إن التقرير الذي تم طلب إعداده من قبل جميع الدول لتقييم التقدم المحرز في أجندة التنمية المستدامة 2030، هو الأول من نوعه منذ اللحظة التاريخية لتبني أهداف التنمية المستدامة قبل أربع سنوات. تحت عنوان "المستقبل الآن: العلم من أجل تحقيق التنمية المستدامة"، وجد التقرير أن نموذج التنمية الحالي غير مستدام، وإن التقدم المحرز خلال العقود الماضية هو في خطر من أن يتعرض لانتكاسة من خلال تفاقم اللامساواة الاجتماعية والتراجع، الذي يمكن أن يصل إلى نقطة اللاعودة، في البيئة الطبيعية الداعمة لاستدامتنا. وخلص العلماء إلى أن تحقيق مستقبل أكثر تفاعلاً ما زال ممكناً، ولكن فقط إذا تم إحداث تغيير جذري في السياسات والحوافز والإجراءات الإنمائية.

يحتاج التقرير أنه من الضروري فهم الترابط المنهجي ما بين أهداف التنمية المستدامة على مستوى الهدف ومستوى المنظومات التي باتت ترسم شكل المجتمع للوصول إلى سياسات تساعد في إدارة المقايضات الصعبة والاستفادة من أوجه التآزر فيما بينهم.

الحاجة إلى التحول

لم يعد النمو الاقتصادي من خلال زيادة استهلاك الموارد السلعية خياراً ناجحاً على المستوى العالمي حيث تشير التوقعات إلى أن الاستهلاك العالمي من المواد مرشح إلى أن يتضاعف ما بين عامي 2017 و2060، من 79 إلى 167 جيجا طن، مع ما يترتب مع ذلك من زيادة في مستويات انبعاث غازات الاحتباس الحراري، وغيرها من الآثار السامة مثل تلك التي تنجم عن التعدين وغيرها من مصادر التلوث.

لقد حقق النموذج الحالي للتنمية الرخاء لمئات الملايين، ولكنه أدى أيضاً إلى استمرار الفقر والحرمان ومستويات غير مسبوقة من اللامساواة التي تقوّض الابتكار والتماسك الاجتماعي والنمو الاقتصادي المستدام التي جلبت العالم قريبا من النقاط الحرجة مع نظام المناخ العالمي وفقدان التنوع البيولوجي. ويقول العلماء أنه لتغيير المسار يجب على العالم التحول في عدد من المجالات الرئيسية للأنشطة البشرية، بما في ذلك الغذاء والطاقة و"الاستهلاك والإنتاج" والمدن.

ويمكن أن يتحقق هذا التحول من خلال العمل المنسق من جانب الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والأفراد. وللعلم بصفة خاصة دور حيوي يجب أن يلعبه وهو دور يمكن تعزيزه من خلال زيادة الاستثمار في العلوم من أجل الإستدامة في مؤسسات العلوم الطبيعية والاجتماعية القائمة في الدول النامية.

ويؤكد التقرير على أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل أساسي يتطلب الابتعاد عن النمو الاقتصادي المسبب للتدهور البيئي، وفي ذات الوقت العمل على الحد من أوجه اللامساواة الاجتماعية وما بين الجنسين في الثروة والدخل وتكافؤ الفرص.

ونظراً لعدم بدء جميع البلدان من نفس المكان، فإن العلماء يقولون أن مستويات النمو الأعلى ستنزل مطلوبة في البلدان الأكثر فقراً، لضمان جودة الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية مع التشديد في الوقت نفسه على ان اتباع أسلوب النمو أولاً والمعالجة في وقت لاحق ليس خياراً. ويبرز التقرير أيضاً الحاجة إلى زيادة فرص الحصول على التقنيات الملائمة والمعرفة.

تحتاج البلدان المتقدمة إلى تغيير أنماط إنتاجها واستهلاكها ويتضمن ذلك الحد من استخدام الوقود الحجري والبلاستيك، وتشجيع الاستثمارات العامة والخاصة التي تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة.

يقترح العلماء بأن الأمم المتحدة يمكنها التشجيع على وضع علامة تسميات جديدة للاستثمار في التنمية المستدامة، مع إدراج معايير ومبادئ توجيهية واضحة، لتشجيع ومكافأة الاستثمار في الصناعات والأسواق المالية التي تعزز التنمية المستدامة وتثبيط الاستثمار في الصناعات والأسواق المالية المخالفة.

لن يكون التحوّل الواسع النطاق المطلوب سهلاً، حيث يشير التقرير إلى أن هناك حاجة إلى فهم عملي عميق لتوقع وتخفيف حدة التوترات والمقايضات الكامنة في التغيير البيئي. فعلى سبيل المثال، ينبغي دعم أولئك الذين فقدوا وظائفهم جزاء التحوّل عن استخدام الوقود الحجري وغيره من الصناعات التي تتعارض مع متطلبات المستقبل المستدام من أجل توفير سبل عيش بديلة.

وأكد المؤلفون على أن الإرادة السياسية القوية والالتزام سيكونان مطلوبين لإجراء التحوّلات اللازمة، وأنه لا توجد حلول واحدة تناسب الجميع، وأن الإجراءات في البلدان المتقدمة سوف تظهر مختلفة جداً عن نظيرتها في البلدان النامية.

دعوة إلى العمل: 20 إجراء عملي مُثمر

يُبيّن التقرير ويدعو إلى تبني 20 إجراء عملي من شأنها أن تشكل مُدخلات إلى الإسراع في مسارات التحوّل نحو تحقيق أهداف وغايات متعددة في العقد المقبل. وتستند هذه الإجراءات الهادفة إلى المنشورات العلمية الحديثة التي تنطوي على تحليل عملي لأوجه الترابط المنهجي العميق الذي يحدد أوجه التآزر والمقايضات بين الأهداف والغايات الفردية.

ويدعو التقرير إلى تيسير الوصول إلى الخدمات الأساسية ذات الجودة وعلى المستوى العالمي، مثل الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية للمياه والصرف الصحي والإسكان والحماية الاجتماعية وذلك كشرط مسبق للقضاء على الفقر ورفع سوية رفاه الإنسان، مع إيلاء اهتمام خاص للأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر تعرضاً للتأثر. ويدعو التقرير إلى تجديد الاهتمام بإنهاء التمييز القانوني والاجتماعي، وتعزيز النقابات والمنظمات غير الحكومية والجماعات النسائية وغيرها من المنظمات المجتمعية، وتعريفها جميعاً كشركاء ذو أهمية في الجهود الرامية إلى تنفيذ الأجندة 2030.

حدّد المؤلفون منظمتي الغذاء والطاقة كمجالين هامّين بشكل خاص للتغيير، حيث أنهما، كما تعملان حالياً، تأخذان العالم نحو نقاط اللاعودة من منظور التدهور البيئي، ولكنهما في ذات الوقت تمثلان مجالين حاسمين في ترابطة المنظومات التي لا يمكن الإستغناء عنها لصحة الإنسان ورفاهيته.

ويجب أن يخضع النظام الغذائي لتغييرات واسعة النطاق في البنية التحتية، والمعايير الثقافية والمجتمعية، والسياسات التي تدعم الوضع الراهن غير المستدام. في الوقت الحالي هناك ما يقرب من 2 مليار شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي و820 مليون شخص يعانون من سوء التغذية. وفي الوقت نفسه، تتزايد معدلات زيادة الوزن في جميع مناطق العالم تقريباً، حيث تصل الأعداد العالمية إلى ملياري شخص بالغ يعانون من زيادة الوزن و40 مليون طفل تحت سن الخامسة.

وبالنسبة للدول النامية، هناك حاجة إلى وضع أفضيات أقوى للحماية الاجتماعية لضمان الأمن الغذائي والتغذية. ويجب على الدول التقليل من التأثيرات البيئية الناجمة عن نظم إنتاج الأغذية لديها، مع الأخذ بالاعتبار سلسلة القيمة بأكملها، عن طريق الحد من هدر الغذاء وتقليل الاعتماد على مصادر البروتين الحيوانية. وتحتاج البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء إلى زيادة الاهتمام بسوء التغذية بجميع أشكاله - بما في ذلك الأعداد المتزايدة من الأشخاص الذين يعانون من زيادة الوزن.

كذلك يلزم التغيير الجذري في نظام الطاقة لسد الفجوة في الحصول على الطاقة. هناك أكثر من مليار شخص لا يحصلون على الكهرباء، ومعظمهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأكثر من 3 مليارات شخص يعتمدون على الوقود الصلب المتسبب بالتلوث للطهي، مما يتسبب في ما يقدر بـ 3.8 مليون وفاة مبكرة كل عام. ولا بد من معالجة هذه الفجوات، وفي

الوقت نفسه زيادة كفاءة استخدام الطاقة والتخلص التدريجي من توليد الطاقة القائم على استخدام الوقود الحجري دون احتجاز الكربون وتخزينه، بحيث يصبح الاقتصاد العالمي منزوع الكربون تماماً، تماشياً مع تطلعات إتفاقية باريس.

لقد زادت كمية الطاقة المتجددة الحديثة في إجمالي إمدادات الطاقة العالمية بمتوسط 5.4 في المئة سنوياً على مدى العقد الماضي. وفي الوقت نفسه، ومنذ عام 2009 انخفضت تكلفة الكهرباء المولدة من مصادر الطاقة المتجددة بنسبة 77% للطاقة الشمسية الضوئية و38% للرياح البرية - وعلى مدى خمس سنوات متتالية، تجاوزت الاستثمارات العالمية في مجال الطاقة النظيفة 300 مليار دولار أمريكي سنوياً.

ومع ذلك فإن مزيداً من النمو قد تمت إعاقة بسبب الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر للوقود الحجري الذي لا يزال يصرف الانتباه عن تكاليفه الاقتصادية والصحية والبيئية الحقيقية.

وبالنظر للتنبؤات بأن يقيم ثلثا سكان العالم في المدن بحلول 2050، يخلص التقرير الى ان تحقيق الأجندة 2030 سيتطلب مدناً مدمجة بشكل أكبر وتعمل بكفاءة أكبر، تخدمها على نحو أفضل وسائل النقل العام الجيدة وغيرها من البنية التحتية والخدمات الاجتماعية والاقتصاد الذي يوفر سبل العيش الكريم والمستدام بما في ذلك تلك التي تتيحها التكنولوجيا والصناعات المبنية على مراعاة الطبيعة. يمكن للشركات والشبكات الفنية بين المدن النظرية أن تساعد قادة البلديات على البناء على الممارسات الجيدة ومخزون الخبرات، كما يمكن الاستثمار في بناء "علم المدن".

وشدد العلماء على أنه يجب حماية المشاعات البيئية العالمية، مثل الغلاف الجوي والغابات الإستوائية والمحيطات، بوصفها مصادر حيوية لخدمات النظم الأيكولوجية والموارد الطبيعية. ويجب على الحكومات والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الدولية أن تعمل معاً من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية واستخدامها على نحو مستدام. إن تقييم الأصول البيئية تقييماً دقيقاً خطوة أولى حاسمة، وينبغي أن تنعكس قيمتها من خلال التسعير والتحويلات والتنظيم وغير ذلك من الأدوات الاقتصادية.

قرارات مبنية على العلم

يجب أن يلعب العلم دوراً رئيسياً في النهوض بالتنمية المستدامة، ويتعين على الجامعات وواضعي السياسات والممولين للبحوث زيادة الدعم للبحوث الموجهة وفقاً للأجندة 2030. وفي الوقت نفسه، يجب على الباحثين في "علم الاستدامة" وغيرها من التخصصات العمل سوياً لمعالجة مشاكل التنمية وتعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات والمجتمع وتوفير المعلومات للمجتمعات وصانعي السياسات التي يمكن استخدامها لحل مشاكل التنمية.

ويبرر التقرير ضرورة تغيير أولويات البحوث الحالية ودعم النهج الابتكارية إلى "علم الاستدامة"، مع التركيز على الشراكات المتعددة التخصصات، والالتزام بالدعم والموارد اللازمة للمؤسسات العلمية، لا سيما في دول الجنوب العالمي. وينبغي لميزانيات المعونة الإنمائية أن تعطي الأولوية لتعزيز القدرة العلمية في دول الجنوب العالمي. ويجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتحد في البحوث والمكتبات والعمل معاً لتحسين التعاون عبر الحدود والمشارك بين التخصصات في مجال العلوم من أجل أهداف التنمية المستدامة.

**

حول تقرير التنمية المستدامة العالمية

كلفت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2016 بإصدار تقرير عن التنمية المستدامة العالمية كل أربع سنوات، للمساعدة في إعلام مؤتمر قمة أهداف التنمية المستدامة لعام 2019. تمت صياغة التقرير من فريق مستقل من 15 عالماً عينهم الأمين العام للأمم المتحدة.

يقدم العلماء، الذين يمثلون تخصصات متنوعة في العلوم الطبيعية والاجتماعية وينحدرون من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء اليوم تقريرهم المعنون "المستقبل الآن: العلم لتحقيق التنمية المستدامة". ويشترك في رئاسة هذا الفريق بيتر ميسيرلي، مدير مركز التنمية والبيئة في جامعة بيرن (سويسرا) وإيندا مورنينجياس، النائب السابق لوزير التخطيط في إندونيسيا.

ويمكن الاطلاع على التقرير الكامل "المستقبل الآن: العلم من أجل تحقيق التنمية المستدامة" هنا:

<https://sustainabledevelopment.un.org/gsdr2019>

قائمة كاملة بأسماء العلماء الذين أعدوا التقرير متوفرة هنا:

<https://sustainabledevelopment.un.org/gsdr2019>

الاتصال بوسائط الإعلام:

لمزيد من المعلومات، بما في ذلك طلبات إجراء مقابلات مع العلماء الافراد، يرجى الاتصال مع:

السيد دان شيبارد، إدارة الاتصالات العالمية بالأمم المتحدة:

ايميل: shepard@un.org

تلفون: +1 212 963-9495

السيدة ستيفاني رامبلر، إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية بالأمم المتحدة:

ايميل: rambler@un.org

تلفون: +1 917 367-8188